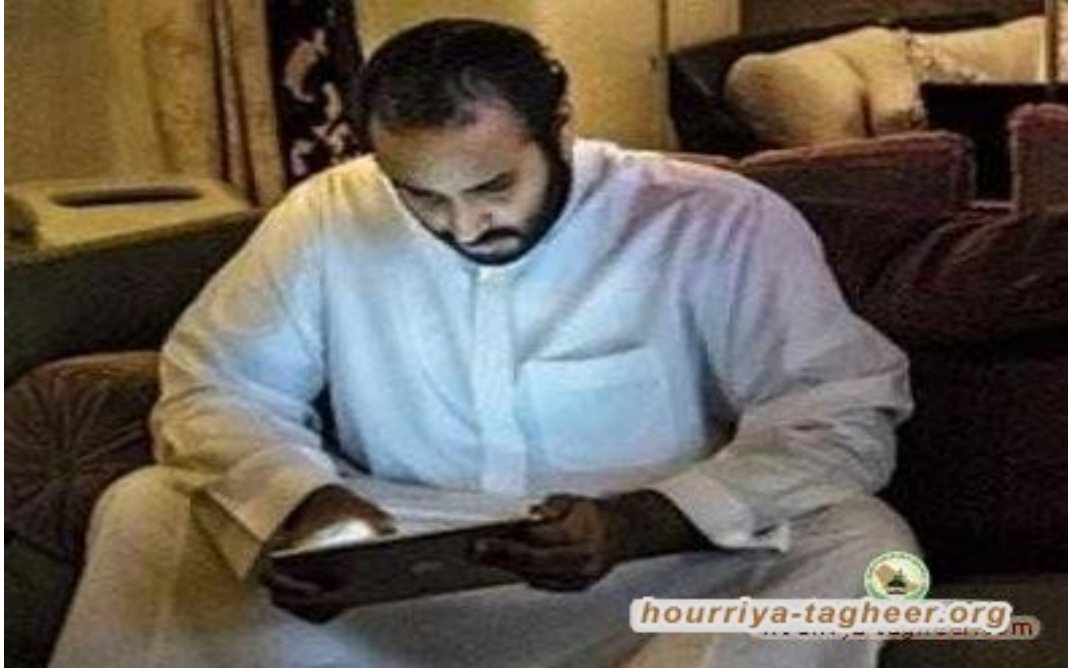


من هو رجل ابن سلمان في الهجمات السيبرانية التي استهدفت قطر



قالت مجلة "إنتليجنس أون لاين": إن المحامي خالد الثبتي أصبح سرا المستشار الدبلوماسي الموازي لمحمد بن سلمان في بعض أكثر قضايا البلاد حساسية.

وأشارت المجلة إلى أن الثبتي الذي يترأس شركة حمامة خاصة به، والتي تمثل فرعاً للشركة الأمريكية العملاقة Boggs Patton Squire، بزغ كمستشار فيما يخص العمليات السعودية ضد قطر.

وأضافت: "الثبتي، الذي كان وراء منع قناة بي إن سبورت القطرية في السعودية، يعمل لضمان استمرار الحظر".

وتعرضت الشبكة الرياضية القطرية، منذ أغسطس/آب 2017، للقرصنة مع ظهور قناة رياضية سعودية تُدعى "بي آوت كيو"، عملت على نقل مختلف البطولات والمسابقات التي تمتلك حقوقها الحصرية مجموعة "بي إن"، مستغلة حصار قطر والأزمة الخليجية التي عصفت بالمنطقة وتركت آثاراً سلبية على شعوبها.

وتبنى مسؤولون سعوديون فكرة الترويج لـ“beoutQ” عبر حساباتهم الرسمية على مواقع التواصل الاجتماعي، جاء في مقدمتهم سعود القحطاني، المستشار السابق في الديوان الملكي السعودي، والذي عُنزل بسبب تورطه في قضية اغتيال الصحفي جمال خاشقجي.

وكان القحطاني قد وعد متابعيه، بعد أسبوع من بدء الأزمة الخليجية وفرض الحصار على قطر (في يونيو/حزيران 2017)، بإيجاد “البديل” في أقرب وقت ممكن، عقب إقدام بلاده على حجب قنوات “البنفسجية” وحظر بيع أجهزة الاستقبال.

العمليات السيبرانية

ولفتت المجلة إلى أن نائب رئيس الاتحاد السعودي لكرة القدم، سعد منذ بداية هذا العام في صفوف الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) لتحدي دبلوماسية قطر الرياضية والنشطة جدا، تحت العين اليقظة لمستشار ابن سلمان، تركي آل الشيخ رئيس الهيئة العامة للترفيه.

وتابع تقرير المجلة: “الثبتي منخرط أيضا في أكثر العمليات السيبرانية الهجومية، بقربه من سعود القحطاني، مستشار ابن سلمان في المجال السيبراني والذي لا يعرف أحد مكانه هذه الأيام”.

وينتمي الثبتي إلى الاتحاد السعودي للأمن السيبراني والبرمجة والدرونز، الذي كان يترأسه القحطاني من قبل اختفائه.

ونوهت المجلة بأن الثبتي ساعد القحطاني في التفاوض للحصول على حلول رقابة واختراق وهجوم سيبراني إيطالية من شركة Team Hacking في 2016 – 2017.

وبحسب المجلة، فإن الثبتي بدأ مهنة القانون لدى الشركة الأمريكية Boeuf Le & Dewey، وبعد إفلاسه في 2012 ذهب للعمل لصالح Boggs Patton Squire.

منذ عام 1996، عمل لصالح بعض أكبر الشركات السعودية منها الدباغ غروب، وكذلك المملكة القابضة المملوكة للأمير الوليد بن طلال، وكذلك بعض الشركات الأجنبية وبعض المؤسسات العامة مثل وزارة

الاتصالات وهيئة سوق المال، ومؤسسة النقد السعودي.

وفي عام 2009 – 2010، دافع عن بنك الراجحي في معركة قانونية ضد وزارة الخزانة الأمريكية.